

الحراك النسوي في السعودية

بين التمكين المؤسسي والضبط السلطوي

مركز طوى للدراسات

شهدت المملكة السعودية منذ يناير 2015 موجة تغييرات اجتماعية وقانونية واقتصادية انعكست مباشرة على واقع النساء: من رفع حظر القيادة (2018) إلى تعديل أنظمة السفر والجوازات (2019)، وإقرار أنظمة لمكافحة التحرش (2018)، ثم تقنين "نظام الأحوال الشخصية" (2022). إلا أن هذه التغييرات رافقها مسار مواز من التضييق على ناشطات بارزات وفاعلات مجتمع مدني، وتثبيت النزوع السلطوي لدى الملك ونجله. بذلك تتبدى النسوية السعودية اليوم في مفترق تتجاوز فيه مكاسب ملموسة في الحركة والتنقل والعمل والفضاء العام، مع بنية قانونية - مؤسسية تُبقي على حدود صارمة لتمكين النساء سياسيًا وحقوقيًا.

"نسوية الدولة" و"النيوليبرالية النسوية"

لم تتأسس التغييرات الاجتماعية على رؤية فكرية عميقة أو مراجعة لمسار طويل من التجاذب بين المؤسسة الدينية والمجتمع النسوي، وإنما جاءت على خلفية اقتصادية بدرجة أساسية. وهذا تطلب تحديثًا سلطويًا حيث تتبنى الدولة تغييرات (تطلق عليها إصلاحات) من أعلى إلى أسفل لإعادة إنتاج الشرعية داخليًا وخارجيًا عبر رموز الحداثة و"التمكين"، مع إبقاء الحقل السياسي مغلقًا بصورة كاملة.

وقد أنتج التحديث السلطوي ما يمكن الاصطلاح عليه بنسوية الدولة، أي توظيف قضايا المرأة كعنوان للتحديث السلطوي والهوية الجديدة، مع "تأطير" الحركة النسوية ضمن مسارات رسمية وإعلامية وثقافية ممولة.

في ضوء ذلك بتنا أمام نموذج من النيوليبرالية النسوية، حيث يتم تحويل تمكين المرأة إلى مؤشر اقتصادي (معدلات المشاركة، ريادة الأعمال، صناعة الترفيه

والرياضة) بما يخدم أجندة التنويع الاقتصادي، بينما تبقى الحقوق السياسية والمدنية رهينة خطوط حمراء.

تُغذّي هذه المقاربة أبحاث الأكاديمية مضاهي الرشيد حول ما تصفه بـ "ذكورية الدولة" والتوظيف السياسي للدين والهوية في تشكيل مساحات النساء، بما يدمج رموز الحداثة واشتراطات الطاعة في آنٍ واحد.

في الخلفيات، شهدت النسوية السعودية منذ منتصف القرن العشرين مسارًا طويلًا من التحديات والمواجهات، توزّعت بين محاولات تدريجية للاعتراف بالمرأة كفاعل اجتماعي كامل، وبين مقاومات بنيوية من المؤسسة الدينية والثقافة الأبوية.

وابتداءً من معركة تعليم البنات في أواخر الخمسينيات، إذ بدأت ملامح التعليم النسوي الرسمي في السعودية مطلع الستينيات بإنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات (1960) بدعم من الملك فيصل وزوجته الملكة عفت الثنيان، في خطوة مثّلت نقلة نوعية نحو الاعتراف بدور المرأة في التنمية.

ومع ذلك، ظلّت مشاركة النساء في الحياة العامة محدودة؛ فقد كان المجال العمومي حكرًا على الرجال بقرار سياسي أولاً وديني ثانياً. وكان الخطاب الديني المحافظ يربط خروج المرأة بالفتنة، والسياسة الرسمية تجعل المرأة جزءًا من احتكار السلطة المركزية. أما العمل، فاقصر على التعليم والتمريض وبعض الوظائف الإدارية، وظلّ "نظام الولاية" الإطار الناظم للحركة والسفر والزواج والعمل. ويمكن القول إنّ هذه المرحلة أسّست للانقسام البنيوي بين التحديث الإداري للدولة والجمود الاجتماعي للثقافة.

وفي المرحلة التالية، التي يمكن وصفها بمرحلة الارتداد المحافظ، حيث أحدثت أربع وقائع مفصلية عام 1979 زلزالاً في المجال الديني والسياسي السعودي:

- الثورة الإسلامية في إيران

- حادثة اقتحام الحرم المكي

- انتفاضة المنطقة الشرقية

- بداية صعود ما عُرف لاحقاً بـ "الصحة الإسلامية".

دفعت هذه الوقائع الدولة إلى التحالف مجددًا مع المؤسسة الدينية لاستعادة التوازن الاجتماعي، فأعيد تشديد القيود على النساء، ومنعت صورهن في الصحافة، وجرى تعزيز سلطة "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

رغم ذلك، استمرّ توسّع التعليم الجامعي للنساء، وبدأت تظهر نخب أكاديمية ومتقفات في الإعلام المكتوب، مثل هدى الدغفق، وبدرية البشر، وعزيزة المانع، وفوزية البكر، ونورة السعيد، وثرثيا قابل، وثرثيا العريض، وصفية بن زقر، ونوال السويلم، اللواتي قدمن مقاربات نقدية داخل حدود الممكن.

وفي التسعينيات بدأت بواكير الاحتجاج والمطالبة المُعلنة، حيث شهدت المملكة السعودية أول حراك نسوي جماعي علني حين خرجت نحو 47 امرأة في الرياض بسياراتهنّ احتجاجًا على حظر قيادة السيارة على النساء (نوفمبر 1990). قوبلت الحملة بعقوبات إدارية واجتماعية قاسية، لكنها مثّلت لحظة وعي نسوي جديدة، نقلت المطالبة من الحيز الفردي إلى الاحتجاج الجماعي المنظم. وكانت لهذه الحادثة تداعيات لاحقة انعكست في نشاطات نسوية متفرقة فردية وجماعية.

تزامن ذلك مع حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) وبرز "عريضة المطالب" الإصلاحية، التي ساهمت في فتح النقاش حول المواطنة والدستور والشورى. بهذا، بدأت المرأة السعودية تتقدّم بخطابٍ يربط بين قضاياها الخاصة والإصلاح السياسي العام.

وفي الفترة ما بين 2000 - 2010 شهدت السعودية انفتاحات حذرة وإصلاح إداري تدريجي. فقد شهدت الألفية الجديدة بداية تحوّل مؤسسي في موقع المرأة:

- 2002: كارثة حريق مدرسة البنات في مكة التي أودت بحياة 15 طالبة بسبب منع خروجهن دون عباءة بالرغم من اضطرارهن لذلك لانقاذ أنفسهن من الموت حرقًا. وقد مثّلت هذه الحادثة صدمة اجتماعية دفعت إلى حلّ الرئاسة العامة لتعليم البنات ودمجها بوزارة التعليم.

- 2005: إدخال المرأة إلى سوق العمل ضمن "خطة التوظيف الوطني"، لكن ضمن شروط "البيئة المنفصلة".

- 2009: إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST)، التي اعتمدت التعليم المختلط في سابقة فريدة.

- 2010: تأسيس جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، كأكبر جامعة نسائية في الشرق الأوسط.

هذه الخطوات فتحت الباب أمام جيل جديد من النساء المتعلّقات والمؤهلات أكاديميًا، لكن دون تمكين قانوني مواز؛ إذ بقيت الولاية نظامًا فوقيًا يحدّد مصير المرأة في الزواج والسفر والعمل. مع التذكير بأن هذه الخطوات تستهدف احتواء النشاط الاحتجاجي النسوي الذي ترك آثارًا خارجية على سمعة النظام، ولم تكن مبنية على قناعة جديدة بحقوق المرأة في أبعادها كافة وليس في البعد المهني والمادي فحسب.

وفي السنوات ما بين 2011 - 2014 شهدت البلاد تسارعًا حقوقيًا واحتجاجًا رقميًا لافتًا. وفي سياق الربيع العربي، اكتسبت النساء في السعودية زخمًا جديدًا:

- 2011: انطلقت حملة Women2Drive بمبادرة من الناشطة الحجازية منال الشريف التي طالبت بحق القيادة، مستفيدة من الفضاء الرقمي الجديد.

- 2013: صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي جرّم العنف المنزلي لأول مرة، وتعيين 30 امرأة في مجلس الشورى بمرسوم ملكي.

- 2014: توسّع إصدار البطاقات الشخصية للنساء وتعديل إجراءات التوظيف، مع السماح النسبي بالعمل في المحال التجارية النسائية.

بهذا، مهّد العقد السابق على 2015 لمرحلة جديدة من التحوّلات، إذ انتقلت قضايا المرأة من "المطالبة" إلى ملفّ استراتيجي في مشروع الدولة نفسه.

عهد سلمان: التمكين في مقابل الضبط

مع وصول الملك سلمان وابنه محمد إلى الحكم (2015 - 2025)، دخلت قضايا المرأة مرحلة جديدة من "التحديث السلطوي"، حيث أصبحت المساواة والتمكين

جزءًا من مشروع الدولة ذاته، ولكن في إطار يضبط الفضاء المدني والسياسي للنساء.

يتّضح المشهد الراهن عبر ثلاثة مفاهيم أساسية:

- التحديث السلطوي

- نسوية الدولة

- النيوليبرالية النسوية

1 - التحديث السلطوي: أي إدارة التغيير الاجتماعي من أعلى، عبر أوامر ملكية لا عبر ضغط المجتمع المدني.

ويعد مفهوم "التحديث السلطوي" أحد المفاتيح التحليلية الجوهرية لفهم التجارب العربية، ولا سيّما السعودية، في إدارة التحوّل الاجتماعي والاقتصادي من دون انفتاح سياسي.

فقد نشأ المفهوم في سياق دراسات التحديث التي ازدهرت في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، حيث ركّز هؤلاء الباحثون على العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، محدّرين من أن التحديث السريع في مجتمعات تقليدية يمكن أن يؤدي إلى اضطراب سياسي ما لم تحتفظ الدولة بسلطة قوية ومنضبطة. من هنا، وُلدت الفكرة القائلة إن السلطوية قد تكون أداة ضرورية لتسيير التحديث في مجتمعات غير ديمقراطية بعد.

ويذكر هنا أستاذ العلوم السياسية صموئيل هنتغتون الذي قدّم الإطار الأكثر تأثيرًا، حين فرّق بين:

- التحديث (Modernization) أي التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والتقني.

- والتحوّل الديمقراطي (أو الديمقراطية) (Democratization) أي التغيير في بنية السلطة.

وقال هنتغتون إن المجتمعات قد "تتحدّث"، أي قد تنعم بمزايا التحديث ولكن من دون أن "تتحرر"، لأن التحديث لا يقتضي بالضرورة الديمقراطية. وهذه الأطروحة - الذريعة أصبحت قاعدة فكرية لمفهوم "التحديث السلطوي" في غرب آسيا وشرقها. وظهر المفهوم عملياً في ما عُرف بـ"نماذج النمر الآسيوية" (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) التي مزجت بين:

- سلطوية سياسية صارمة

- وانفتاح اقتصادي وتعليمي وتكنولوجي.

قاد هذه التحوّلات زعماء مثل لي كوان يو في سنغافورة وبارك تشونغ هي في كوريا، الذين رفعوا شعار: "الانضباط قبل الحرية، والتنمية قبل الديمقراطية". فأطلق على تجربتهم السلطوية التنموية، وهي الصيغة الأقرب لما يُعرف اليوم بالتحديث السلطوي.

وفي السياق العربي، استخدم المفكرون السياسيون هذا المفهوم لوصف أنظمة مثل: الناصرية في مصر (عبد الناصر)، البعث في سوريا والعراق، الأنظمة الملكية المحافظة في الخليج، وخاصة السعودية. وجميعها رفع شعارات الإصلاح والتحديث (تعليم، صحة، مدن، طرق، نفط، مؤسسات)، لكنها احتفظت باحتكار القرار السياسي، أي أنها فصلت التحديث عن الحداثة، والتكنولوجيا عن الأيديولوجيا. وهكذا نشأ النموذج العربي للتحديث السلطوي، الذي يجمع بين المؤسسة الحديثة والعقلية الأبوية.

وينطلق التحديث السلطوي من تصوّر تبريري يرى أن المجتمع غير مهياً ديمقراطياً بسبب بنيته القبلية أو الدينية أو الطائفية، ولذلك تحتاج الدولة إلى أن تكون "وصية" على التغيير. وهذه الفكرة تتقاطع مع ما يسميه بيير بورديو بـ"العنف الرمزي"، حيث تمارس الدولة هيمنتها باسم التنمية والعقلانية، في حين تقيد إمكانات المجتمع في المشاركة.

وفي ظل التحديث السلطوي، يُعاد إنتاج النظام الأبوي على مستوى الدولة الحديثة: فالحاكم هو الأب، والمجتمع هو الأبناء. ويُنظر إلى المشاركة السياسية أو

الاعتراض بوصفها "فوضى"، في حين تُشرعن الطاعة باسم "المصلحة العامة". وبهذا، يتمّ تمرير التحديث الاجتماعي (تعليم النساء، بناء الجامعات، التمدين، التكنولوجيا) في إطار من الوصاية السياسية.

ويتمّ التحديث السلطوي بخطاب مزدوج:

- داخليًا: يؤكد الحفاظ على الأصالة والقيم

- خارجيًا: يروج للانفتاح والتنوّع والتحديث.

وهذه الازدواجية تحافظ على ولاء المحافظين، وتكسب رضا القوى الدولية في آنٍ واحد.

ومن خصائص التحديث السلطوي اشتمالها على:

- المركزية المطلقة للقرار: تُدار عملية التحديث من أعلى عبر المراسيم والقرارات الملكية أو الرئاسية.

- التحكم في النخب والرموز: يتمّ احتواء النخب المثقفة عبر المناصب والإعلام.

- تحديد المجتمع المدني: لا يُسمح بإنشاء حركات أو جمعيات مستقلة خارج السيطرة.

- استثمار المرأة والشباب رمزيًا: يُستعمل تمكينهم لتجميل صورة النظام أمام العالم.

- تحديث اقتصادي دون تحديث سياسي: تُفتح الأسواق وتُقلّ صنابير الاقتراع، فلا تمثيل سياسي متزامن مع تحديث اقتصادي.

وقد واجهت هذه المقاربة انتقادات حادة، وفي الطليعة تأتي حنّه أرنت التي ترى أن التحديث السلطوي يحوّل المواطنين إلى أدوات إنتاج لا إلى فاعلين سياسيين، ما يؤدي إلى "فراغ المعنى السياسي"، فيما ربط ميشال فوكو التحديث السلطوي بآليات

"الحكم الحيوي" (Biopower) حيث تُدار حياة الناس من خلال التنظيم والرقابة والتطبيع لا من خلال الإقناع والحرية. وقد وصفت الباحثة مضاي الرشيد الحالة السعودية بأنها "تحديث ذكوري"، أي تحديث في الأدوات والمظاهر، لا في بنية القيم ولا في توزيع السلطة بين الجنسين.

في السياق السعودي تحديدًا، ومنذ تأسيسها، خاضت المملكة السعودية تجربة تحديث مادي واسع (النفط، البنية التحتية، التعليم)، لكن تحت إشراف دولة استبدادية شديدة المركزية ذات شرعية دينية.

ومع عهد الملك سلمان ووليّ عهده، تسارعت خطوات التحديث الاقتصادي والاجتماعي (رؤية 2030)، لكنها تمت وفق منطق "التحديث الموجّه" لا "التحديث التشاركي". فالدولة في منزعه الاستبدادي الشمولي هي التي تحدّد التوقيت والمجال والمسموح في كل خطوة إصلاحية، بما في ذلك تمكين المرأة، والإصلاح الديني، والانفتاح الثقافي.

وعليه، فإن التحديث السلطوي هو نموذج حداثّة من غير ديمقراطية؛ ويقوم على مفارقة جوهرية: تحديث البنى، لا الوعي، وتحرير السوق، لا الإنسان، وتطوير الحجر لا النظام السياسي.

وفي الحالة السعودية، يتجلّى هذا النموذج في أن الدولة تُحدّث المجتمع من حيث المظهر (اقتصاد، سياحة، فنون، حقوق شكلية)، لكنها تحتكر سرديّة التحديث ومعناه، وتمنع تحويله إلى مشروع وطني نقدي أو حقل مشاركة سياسية.

2 - نسوية الدولة: توظيف قضايا المرأة كرمز للنهضة والانفتاح والتسويق الخارجي، مع ضبط استقلالية الفعل النسوي. إن نسوية الدولة ليست مجرد مصطلح توصيفي، بل هي مفهوم نقدي يحاول تفكيك العلاقة المعقّدة بين السلطة والنساء، بين "التمكين" بوصفه مشروعًا سياسيًا و"التحرّر" بوصفه مطلبًا اجتماعيًا.

في الخلفية الفكرية، فقد ظهر مصطلح نسوية الدولة "State Feminism" في أدبيات السياسة المقارنة والنسوية السياسية في ثمانينيات القرن العشرين، خصوصًا مع الباحثة هيلغا ماريا هيرنس في دراستها عن الدول الاسكندنافية في سنة 1987 بعنوان "دولة الرفاهية وسلطة المرأة". وكانت الفكرة الأساسية، أن الدولة يمكن أن تكون حليفًا للنساء عبر مؤسسات رسمية تُعنى بالمساواة، كوزارات شؤون المرأة، والمجالس الاستشارية، وبرامج الرعاية. ولكن لاحقًا، أي في التسعينيات، ظهرت قراءات نقدية بيّنت أن هذه العلاقة ليست دائمًا تحرّرية، إذ تتحوّل الدولة أحيانًا إلى

فاعلٍ أبويٍّ جديدٍ يحدّد للنساء كيف ينبغي أن يكنّ، ومتى وأين يُسمح لهنّ بالحديث أو التمثيل.

وحين انتقلت الفكرة إلى العالم غير الغربي، تغيّر معناها كلياً. في الدول العربية والآسيوية، لم تكن الدولة "حليفاً ديمقراطياً" بل جهازاً سلطوياً يوظّف قضايا النساء لتجميل صورته أو لامتصاص الضغوط الاجتماعية والدولية.

وهنا، تحوّلت نسوية الدولة إلى ما يسميه بعض الباحثين "النسوية التزيينية" (Decorative Feminism) أو "النسوية المؤدّجة". فالسلطة تتبنّى خطاباً نسوياً ظاهرياً، لكنها:

- تحدّد من هي "المرأة الصالحة للتمكين" وتُقصي الأصوات المستقلة، وتُعيد إنتاج القيم الأبوية عبر قنوات رسمية جديدة.

ومن الناحية التاريخية، في معظم الدول النامية، رافق تحديث الدولة الحديثة نوعٌ من "الوصاية الإصلاحية" على النساء:

- في تركيا الكمالية، فُرض خلع الحجاب باسم التقدم.

- في تونس البورقيبية، أقرّ "مجلة الأحوال الشخصية" (1956) بمرسوم فوق.

- في مصر الناصرية، شجّعت مشاركة النساء في التعليم والعمل ضمن مشروع الدولة لا ضمن حركة اجتماعية مستقلة.

وكل هذه التجارب مثّلت نموذج الدولة الأبوية المحدّثة: تمنح النساء بعض الحقوق ولكنها تمنعهن من التنظيم الذاتي.

ولناحية العلاقة بالخطاب الدولي، منذ التسعينيات، ومع صعود منظومة الأمم المتحدة ومؤتمرات المرأة (بيجين 1995 مثلاً)، أصبح من الضروري لكل دولة أن تُظهر التزامها بـ "تمكين المرأة"، وقد استثمرت أنظمة سلطوية كثيرة هذا الخطاب لإعادة بناء شرعيتها الخارجية. وبذلك وُلدت نسوية الدولة كـ "استراتيجية للعلاقات العامة الدولية" لا كحركة مجتمعية، وهو ما يسميه الباحث بيير روسنفالون

بـ"الشرعية الأدائية (Performance Legitimacy) أي أن الدولة تبرّر نفسها عبر مظاهر لا مضامين.

ومن الناحية الاجتماعية، تعمل الدولة في المجتمعات الأبوية ضمن بنية قيمية ترى المرأة "رمزًا للأخلاق والجماعة". وحين تتبنّى الدولة النسوية، فإنها تحتكر تمثيل المرأة وتربط تحرّرها بمشروعها الوطني أو الأخلاقي. وبذلك، يتحوّل التمكين إلى وسيلة للضبط الاجتماعي؛ أي أن ما يُقدّم باسم الحرية يصبح في الواقع أداة لتطبيع النساء ضمن صورة معينة.

وإن أخطر ما ترفضه نسوية الدولة هو الفعل النسوي المستقل خارج الإطار الرسمي، حيث تُجرّم الجمعيات غير المرخصة، وتُتهم الناشطات بالتمويل الخارجي أو تهديد السلم الاجتماعي. وهكذا يُختزل الفعل النسوي في لجان حكومية أو مجالس استشارية تدور في فلك النظام.

أما على المستوى السياسي، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيدًا، فنسوية الدولة ترفع شعار "التمكين الاجتماعي والاقتصادي"، لكنها تحظر الحديث عن "التمكين السياسي". فالمطالبة بالمشاركة أو النقد السياسي تُعتبر تجاوزًا للحدود "المسموح بها للمرأة". أي أن المرأة تُستدعى لتجميل السلطة لا لمساءلتها.

ولذلك، تُقدّم الدولة صورة نسوية ناعمة لنساء الطبقة الوسطى والعليا (الإعلاميات، رائدات الأعمال، الأكاديميات)، لكنها تتجاهل معاناة الطبقات العاملة والخادמות والمهاجرات فضلًا عن النشاطات المستقلة اللاتي تطالب بحقوق المرأة السياسية. فالتمكين هنا لا يعني العدالة، بل التنميط النخبوي لصورة المرأة الحديثة.

ومنذ 2015، تبنّت السعودية خطابًا موجّهًا حول "تمكين المرأة" ضمن رؤية 2030. لكن هذا التمكين صيغ من الأعلى إلى الأسفل، من دون مشاركة المجتمع المدني. وقد أنشئ مجلس شؤون الأسرة، ووزارة للثقافة تدعم رموزًا نسائية، ومؤسسات تُكرّس "النجاح الفردي" بوصفه معيارًا للتحرّر.

في المقابل، جرى تجريم النسوية المستقلة: حُوصرت الجمعيات النسائية غير الرسمية، واعتُقلت ناشطات طالبين بقيادة السيارة قبل السماح الرسمي بها. أي أن الدولة في نهاية المطاف لم تُنكر المطالب، لكنها احتكرت حقّ تحقيقها وتوقيتها.

وقد اضطلعت الحكومة السعودية بإعادة تشكيل الصورة الاجتماعية للمرأة، فقدّمت نسوية الدولة السعودية نموذج "المرأة العصرية المطيعة": تعمل، تسافر، تشارك في الترفيه والرياضة، لكن داخل حدود الولاء الثقافي والسياسي. وبذلك، أصبحت النسوية أداة لإعادة تعريف الهوية الوطنية في مشروع "السعودية الجديدة".

وقد وجّهت باحثات مستقلات نقدًا شديدًا لسياسة "تسليع" المرأة وتحويلها إلى مجرد جزء من الديكور السياسي للدولة السعودية خصوصًا في ظل تنامي الانتقادات الواسعة النطاق على مستوى العالم لضلوع حكامها في الارهاب وفي اغتيال المعارضين وقمع الحراك النسوي في بعده السياسي والحقوقى، فيما جعلت من المرأة أداة في مشروع الترفيه والتحوّل الاقتصادي وإعادة انتاج المجتمع الاستهلاكي.

الباحثة الاكاديمية مضاوي الرشيد وصفت النسوية الرسمية في السعودية بأنها "تجميل للنظام الأبوي تحت مسمى الحداثة"، فيما يرى عزمي بشارة أن الأنظمة السلطوية العربية "تحوّل قضايا المرأة إلى رأس مال رمزي لتجديد شرعيتها الدولية". وقد حدّرت الباحثة نانسي فريزر من أن النيوليبرالية دمجت الخطاب النسوي في آلية السوق، بحيث أصبحت الحرية الفردية تُختزل في "الاختيار الاستهلاكي".

وكخلاصة تحليلية، فإن نسوية الدولة في السعودية ليست عدوة النسوية التحررية فقط، بل وريثتها البيروقراطية. وهي المشروع الذي يحتكر اللغة النسوية، ويفرغها من محتواها السياسي، ويحوّلها إلى "سياسة هوية" خاضعة للرقابة. وبذلك، بتنا أمام نسوية بلا نسويات، وتمكين بلا تحرر، ومساواة مشروطة بالطاعة، وتحرر اجتماعية بلا حرية سياسية.

في السياق السعودي، تتجلى "نسوية الدولة" في الجمع بين:

- تحرير رمزي للجسد والفضاء العام (السفر، الرياضة، الترفيه)

- استمرار بنية الهيمنة في المجال السياسي.

وبهذا تتحول النسوية إلى مرآة للنظام لا إلى نقدٍ له.

3 - النيوليبرالية النسوية: تحويل تمكين النساء إلى أداة لرفع مؤشرات الاقتصاد والاستثمار، دون تغيير في بنية السلطة الأبوية.

وتمثل "النيوليبرالية النسوية" (Neoliberal Feminism) اليوم إحدى أكثر المفاهيم التباسًا وخطورة في الدراسات المعاصرة، لا سيّما في تحليل الخطاب حول "تمكين المرأة" في العالم العربي والخليج. فهي تبدو في ظاهرها استمرارًا لمطالب الحرية والمساواة، لكنها في جوهرها تحويلٌ لقيم التحرّر إلى أدوات سوقية.

وفي عرضٍ تفصيلي ومتدرّج يوضح جذور المفهوم الفكرية، ومساره التاريخي، وتحولاته، ثم تظهره الراهن في المملكة السعودية ومجتمعات الرأسمالية الريعية، يمكن تسليط الضوء على النيوليبرالية النسوية من جهة تحوّلها من هدف التحرّر الجماعي إلى التمكين الفردي المربح. وهذا يتطلب قراءة في الخلفية الفكرية العامة لمناقشة الانتقال من الليبرالية إلى النيوليبرالية.

فالليبرالية الكلاسيكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قامت على أساس مفاهيم الحرية الفردية، والعقد الاجتماعي، والمساواة أمام القانون، وفصل السلطات، ولكن النيوليبرالية التي برزت منذ سبعينيات القرن الماضي وارتبطت بتحوّلات اقتصادية كبرى في العالم، وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، فإنها أعادت صياغة تلك المفاهيم في ضوء اقتصاد السوق الحرّ، حيث يُنظر إلى الإنسان بوصفه جزءًا من ماكينة رأس المال، أو هو في ذاته رأسمال، أي مشروع فردي للإنتاج والنجاح.

ظهرت النيوليبرالية على يد منظّرين اقتصاديين كبار مثل فريدريك هايك وميلتون فريدمان، وتبنّتها لاحقًا حكومات غربية مثل حكومة مارغريت تاتشر في بريطانيا وإدارة رونالد ريغان في الولايات المتحدة، ثم أصبحت العقيدة الاقتصادية المهيمنة عالميًا بعد نهاية الحرب الباردة.

وكان للمرأة نصيب وافر في العقيدة النيوليبرالية، حيث جرى تسهيلها وتسليعها في مشروع التحوّل الرأسمالي. وابتداءً من التسعينيات، بدأت مفاهيم "المساواة" و"التمكين" و"الاختيار" تتحوّل من شعاراتٍ للتحرّر الجماعي إلى قيمٍ فردانية قابلة للتسويق. وأصبح خطاب النسوية يتقاطع مع خطاب السوق:

- الحرية = القدرة على الاختيار

- التمكين = الدخول إلى السوق والعمل

- الاستقلال = الاستهلاك والنجاح الفردي

ومن هنا صاغت الباحثة نانسي فريزر مفهوم النيوليبرالية النسوية، ناظرة إلى أنها تمثل "تحالفًا غير معلن" بين حركة نسوية كانت تطالب بالتحرّر الاجتماعي، وبين نظام اقتصادي يستفيد من النساء كقوة عمل رخيصة ومرنة.

وقد شهدت النيوليبرالية النسوية مراحل تاريخية بدأت بالنسوية التحررية في الستينيات والسبعينيات وارتكزت على أفكار الموجة الثانية من النسوية بالمطالبة بتفكيك البنى الأبوية، وبالمساواة في الأجور والحقوق السياسية، وبالتحرّر من التحديدات الاجتماعية للجنس. فكانت النيوليبرالية النسوية ذات طابع جماعي راديكالي، تُواجه السلطة الأبوية والرأسمالية معًا. وفي المرحلة الثانية أي في فترة الثمانينات والتسعينيات فكانت ذات طابع مؤسسي أي مع صعود النيوليبرالية عالميًا، إذ جرى إدماج خطاب المرأة في مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهكذا تحوّل مفهوم "التمكين" إلى برنامج اقتصادي، لا حركة تحررية. وظهرت ما سمّته هيلاري كلينتون وشيري بلير لاحقًا بـ"تمكين المرأة عبر ريادة الأعمال"، أي استخدام النسوية كأداة للتنمية الرأسمالية. وكان شعار المرحلة حينذاك: "تمكين المرأة عبر ادماجها في السوق".

وفي المرحلة الثالثة من النيوليبرالية النسوية والتي تبدأ مع الألفية الجديدة، فتم تفرغ الخطاب النسوي من أبعاده السياسية والاجتماعية. وصارت الشركات الكبرى تُروج للمساواة عبر حملات تسويقية من شركة نايكي، ودوف وغيرها. وصيغت فكرة "النجاح الأنثوي" كقيمة فردية، وكان الشعار: "إذا عملت المرأة بجد بما فيه الكفاية، فإنها يمكن أن تحصل على كل شيء". وبدأت تبشر بنموذج مثالي للمرأة عبر تمكينها من المراتب الادارية العليا، لا في القواعد الاجتماعية الدنيا. باختصار: تحوّلت النسوية من نقد للنظام إلى زينة له.

وقد بنيت النيوليبرالية النسوية في هذه المرحلة على أسس فكرية مثل:

- الفردانية المطلقة: المرأة مسؤولة عن نجاحها أو فشلها، لا البنية الاجتماعية.

- التحرّر الاستهلاكي: الحرية تُقاس بالقدرة على الاختيار في السوق (العمل، اللباس، السفر، الاستهلاك).

- التمكين الاقتصادي بوصفه غاية: لا يُنظر إلى التمكين كوسيلة للعدالة الاجتماعية، بل كأداة لتحسين الناتج المحلي.

- تسليع الجسد والهوية: يُعاد تعريف "الأنوثة" كقيمة تسويقية وجمالية قابلة للبيع.

- تحييد السياسة: تُفرغ النسوية من محتواها النقدي تجاه السلطة، وتُختزل في شعارات كـ "ثقي بنفسك" و "اعلمي أكثر لتنجحي".

وعلى المستوى الخليجي والعربي عمومًا، فإن النيوليبرالية النسوية شهدت منذ التسعينيات صعودًا مع اطلاق برامج "الإصلاح الاقتصادي" و "الخصخصة"، وبدأت مؤسسات التنمية الدولية تموّل مشاريع "تمكين المرأة". ولكن أغلب هذه المشاريع كانت تركّز على التدريب والريادة الصغيرة لا على تفكيك البنى القانونية والسياسية التي تقيد النساء. بذلك تحوّل الخطاب النسوي إلى لغة محايدة سياسيًا، متصالحة مع النظام القائم، ترفع شعارات الحداثة من دون مساءلة السلطة أو البنية الأبوية.

في دول الخليج، وبخاصة السعودية والإمارات، تماهى الخطاب النسوي مع الرؤية الاقتصادية الجديدة للدولة الريعية. وأدرجت قضية "تمكين المرأة" ضمن خطط رؤية 2030. وصار حضور المرأة في الإعلام والرياضة والإدارة العليا جزءًا من العلامة الوطنية الحديثة. إلا أن التمكين بقي مُدارًا من السلطة، وموجّهًا نحو السوق لا نحو الحقوق السياسية أو المدنية.

في السعودية، تبلور الخطاب النيوليبرالي النسوي بعد 2016 ضمن رؤية 2030، التي جعلت "رفع مشاركة المرأة في سوق العمل" مؤشرًا رئيسيًا للتقدم. لكن المشاركة الاقتصادية تحققت بلا تعديل جذري في بنية السلطة في معناها الواسع بما في ذلك السلطة السياسية صاحبة الولاية المطلقة على المرأة إلى جانب الولاية الأبوية والمجتمعية.. بذلك أصبح التمكين مشروطًا بالولاء للسلطة ومتصالحًا مع نموذج الدولة الأبوي.

وجرى اختزال رمزية المرأة الجديدة في المملكة السعودية في الإعلانات الرسمية وفي الإعلام الوطني حيث تظهر بثوب "النجاح" و"الإنجاز"، لا "الاحتجاج" أو "المطالبة". وتم صُنع نموذج مثالي للمرأة المنتجة، المبتسمة، العاملة في الشركات أو الفعاليات الثقافية، بينما تمّ إسكات الأصوات النسوية الحقوقية التي سبقت هذه التحوّلات. إنها المرأة النيوليبرالية: حرة في السوق، مقيدة في السياسة.

وأصبحت المرأة جزءًا من اقتصاد الترفيه، حيث جعل التحوّل النيوليبرالي في السعودية النساء جزءًا من اقتصاد الصورة والتمثيل: في الفعاليات، المعارض، السياحة، الموسيقى، الرياضة. فأصبحت الحرية شكلاً من أشكال الأداء الجماهيري أكثر من كونها مضموناً قانونياً.

وكما أشكال النيوليبرالية الأخرى، فإن النيوليبرالية النسوية واجهت نقدًا واسعًا كونها نقلت المرأة من التمكين إلى الامتثال، فتحوّلت النساء من فاعلات في التغيير إلى أدوات في خدمة الاقتصاد الوطني. ولم يعد التمكين مطلبًا اجتماعيًا بل واجبًا وطنيًا: "اعملي لأجل الوطن".

وكان من آثار النيوليبرالية النسوية إلغاء التقاطع الاجتماعي، حيث أغفلت الفروق الطبقيّة، فتحدث باسم نساء النخب وتترك العاملات والمهاجرات خارج المعادلة. بل زد على ذلك، أن المشاركة الاقتصادية للمرأة لم تحدث أدنى تغيير في مواظنتها، فلم تُترجم إلى مساواة سياسية أو قانونية، لأن النيوليبرالية تفصل الحرية عن العدالة. ولأن غاية النظام السياسي هو تجميل السلطة، فإنه يستخدم نجاح النساء الفردي لتلميع صورته دوليًا، في الوقت الذي يضيق فيه على النشاط الجماعي والمجتمع المدني.

في الخلاصات، إن النيوليبرالية النسوية هي تحوّل النسوية من مشروع تحرّر جماعي إلى استراتيجية اقتصادية فردانية. فهي لا تطلب العدالة بل الكفاءة، لا المساواة بل الأداء، لا المشاركة السياسية بل إنتاجية السوق. وبذلك تصبح النسوية أداة من أدوات الحوكمة النيوليبرالية، تُزيّن واجهة الدولة الحديثة وتُنتج مواطناتٍ مثاليات: ناجحات، جميلات، منتجات، لكنهنّ بلا صوتٍ سياسي.

التحوّلات التشريعية والمؤسسية

استكمالاً لسلسلة من التغييرات التشريعية التي بدأت في عهد عبد الله (2005 - 2015)، قام سلمان ونجله محمد بجملة تغييرات تتصل بواقع المرأة، وجميعها يصب في خدمة رؤية 2030. ومن بين تلك التغييرات:

- رفع حظر القيادة (2018): وهي خطوة رمزية وثقافية غير مسبقة.

- تعديلات 2019 على السفر والجوازات: سمحت للنساء فوق 21 عامًا بالسفر دون إذن محرم أو ولي الأمر، والتبليغ عن المواليد والزواج والطلاق.

- نظام مكافحة التحرش (2018): أول قانون يُجرّم بوضوح التحرش الجنسي ويحدّد العقوبات.

- نظام الأحوال الشخصية (2022): قنّن العلاقة الزوجية، لكنه أبقى على مفهوم "الطاعة" وربط النفقة بها، وهو ما عدّ تراجعاً في المضمون الحقوقي.

على مستوى التمكين الاقتصادي، ارتفعت مشاركة السعوديات في القوى العاملة إلى نحو 34-36% بحلول 2024، بعد أن كانت أقل بكثير قبل 2017، أي تقريباً 17% في عام 2016، مع تحولات سريعة في سياسات التوظيف والقطاع الخاص، ومرور لائحة مكافحة التحرش التي حسّنت بيئة العمل رسمياً. غير أنّ نوعية الوظائف، واستدامتها، والفجوات الأجرية والقيادية تظلّ قضايا بحثية قائمة، فضلاً عن أسئلة حول مرونة سوق العمل للنساء في القطاعات عالية الإنتاجية.

في المقابل، تم اعتقال ناشطات بارزات مثل لجين الهذلول وسمر بدوي ونسيمة السادة، واسراء الغمغام وأخريات ما كشف حدود "التمكين" الذي تمنحه الدولة مقابل تكميم النشاط الحقوقي المستقل.

وهكذا جعلت رؤية 2030 من مشاركة المرأة مؤشراً للتحديث الاقتصادي، فشجعت زيادة الأعمال والمشاريع الصغيرة، وسمحت بانخراط النساء في قطاعات الإعلام والترفيه والرياضة والسياحة. غير أنّ هذه المقاربة ظلت ذات بعدٍ اقتصادي أكثر من كونها تحوّلاً سياسياً أو حقوقيًا، إذ يُنظر إلى المرأة بصفاتها رأسمالاً بشرياً لا مواطنة فاعلة.

توسّع حضور النساء في الترفيه والفعاليات والرياضة والبنّ والإعلام، وتُستثمر هذه الرمزية في سردية "مجتمع جديد". تزامن ذلك مع قونة المظهر العام عبر مكافحة التحرش وتخفيف قيود الزيّ، مع بقاء معايير "الاحتشام" والمراقبة الرقمية والاجتماعية مؤثرة. هذه "العلمنة الثقافية الجزئية" ترافقها صناعة سردية دولية عن "الانفتاح"، وهي مفيدة للدبلوماسية الثقافية والاستثمار، لكنها لا تعني بالضرورة انفتاحاً موازياً في الحريات السياسية.

وغالباً ما تستخدم مصطلحات مثل "التمكين" و"المشاركة" دون اقترانها بمفاهيم "التمثيل" و"الحقوق المدنية". وتحوّلت صورة المرأة في الإعلام الرسمي من رمزٍ للعائلة والستر إلى رمزٍ للنهضة والانفتاح. ظهرت المذيعات والممثلات والمدربات الرياضيات والملحنات، لكن ضمن "سردية وطنية" ترعاها الدولة وتتحكم في خطابها. بالمقابل، جرى تقييد حرية التعبير الرقمي في قضايا حساسة مثل المشاركة السياسية أو نقد الولاية السياسية، واعتقال الناشطين والناشطات وصدرت أحكام سجن طويلة بحق مغردات وناشطات.

وقد حقّقت الدولة مكاسب كبيرة في تمكين النساء على المستوى الرمزي والاقتصادي، لكنها حافظت على القيود الجوهرية في مجال الحقوق والحريات السياسية والثقافية.

ففي الوقت الذي تقود فيه نساء طائرات ويشغلن مناصب في الشركات الكبرى، لا تزال عاجزة عن التعبير عن رأيها في شكل الحكم والسلطة السياسية أو حتى الانتخابات لممثلين عنها في مجلس الشورى أو اختيار الحاكم والحكومة.

في حقيقة الأمر، أن النظام السعودي حوّل النسوية إلى أداة لإضفاء شرعية على سلطته. فالنسوية اليوم محتجزة داخل خطاب الدولة؛ تُستخدم لإعادة تشكيل صورة السعودية في الخارج، ولخلق توافقٍ داخلي حول مشروع التحديث الاقتصادي، بحيث تصبح المرأة واجهة للنهضة لا رافعة للنقد الاجتماعي.

وقد تمّ احتكار المجال النسوي مؤسسياً عبر كيانات مثل مجلس شؤون الأسرة وبرامج "تمكين المرأة"، وهي أطر حكومية لا تسمح بقيام حركة نسوية مستقلة. وهكذا، انتقلت النسوية من المجال الاحتجاجي إلى المجال البيروقراطي.

ما بعد 2025 – احتمالات التحول

هل يمكن أن تحصل تغييرات في سياق تمكين المرأة في المستقبل القريب أو حتى البعيد. هناك احتمالات على النحو الآتي:

- الجانب التشريعي: من المرجح أن تشهد الساحة المحلية نقاشات حول تعديل "نظام الأحوال الشخصية"، خصوصًا في بنود الولاية والطاعة. وفيما قد يقتصر التعديل على البعد الاجتماعي والأسري فإن المجال السياسي سوف يبقى مغلقًا.

- الجانب الاقتصادي: يتوقع أن تزداد نسبة مشاركة النساء في القطاعات التقنية والرقمية، لكن يبقى التحدي في استدامة هذه الوظائف واستقلالها.

- الجانب الحقوقي: مستقبل النسوية السعودية سيتوقف على مساحة الحرية الممنوحة للمجتمع المدني، وعلى قدرة النساء على الانتقال من "تمكين مُدار" إلى "مواطنة فاعلة".

وهكذا، فإن مسار النسوية السعودية لم يكن خطًا صاعدًا مستقيمًا، بل تاريخًا متعرجًا من الاختراقات المحدودة والارتدادات المتكررة. منذ تعليم البنات في الستينيات إلى رفع حظر القيادة في 2018، ومن حملات Women2Drive إلى نسوية الدولة في رؤية 2030، يتبدى خيط واحد يربط هذه التحولات: المرأة كانت دائمًا ميدان اختبار لتوازن الدولة بين التحديث والشرعية.

وأن كل مكسب جديد يُقدّم باسم التمكين، يقابله تثبيتٌ لشروط الولاء والانضباط السياسي. بهذا المعنى، تبقى النسوية السعودية حتى اليوم رهينة الدولة الأب: محررة في السوق والإعلام، ومقيّدة في السياسة والقانون.

ولكن، بالتوازي مع تلك التغييرات، تعرّضت ناشطات بارزات للاعتقال والمحاكمة منذ 2018، في لحظةٍ بدت فيها الدولة راغبةً في احتكار تعريف "الإصلاح" وتوقيته وآلياته. هذا المشهد شكّل رسالةً مزدوجة: مكاسب ملموسة تحت قيادة الدولة، مع تضيقٍ على الفعل الحقوقي المستقل. هذه المفارقة تعبّر عن نسوية مؤطرة: يُسمح بنجاحات فردية وخطابية وإعلامية واسعة، ويكبح التنظيم الحقوقي القادر على الضغط السياسي.

وهنا يبرز السؤال: أين تقف النسوية في المملكة السعودية اليوم؟

بحسب تقييم منظمة ميدل إيست ووتش إن التغييرات التي جرت في إطار أوضاع المرأة في المملكة السعودية أفضى إلى تقنين تقدّمي جزئي مقابل ولايةٍ مُستدامة في مفاصل أساسية، إذ يحدد "نظام الأحوال الشخصية" سقفًا قانونيًا أدنى من تطلّعات النسوية الحقوقية.

ومع أن المرأة حقّت مكتسبات على مستوى حرية الحركة والتنقّل والعمل، لكنها لا تُقضي تلقائيًا إلى مواطنةٍ مدنية كاملة ما دام التنظيم السياسي/المدني المستقلّ غير متاح.

ولناحية اقتصاد التمكين، فإن ارتفاع الأرقام حول مشاركة المرأة في قوة العمل المحلية لا يعني تحوّلًا بنيويًا، مع أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا يزال متدنّيًا إلى حد كبير وإن معدل البطالة بين النساء هو الأعلى. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل سوف يبقى محفوفًا بمخاطر كبيرة ما لم يترافق مع وصول أوسع لمراكز القرار، وتقليص فجوات الأجور، وحماية أقوى من الفصل التعسفي والتحرّش، وإتاحة مسارات قيادية في القطاعات التقنية والمعرفية، بحسب بيانات البنك الدولي.

إن سرديّة الانفتاح الثقافي تدعم صورة "النهضة النسوية"، لكنها قد تُستخدم أيضًا لتبييض القيود السياسية؛ ما يستدعي تفكيك العلاقة بين الرمزي والقانوني والسياسي.

والسؤال المستقبلي سوف يبقى لفهم اتجاهات ما بعد 2025: هل ستتطوّر قواعد الأحوال الشخصية؟ إن حصل تعديلٌ يُلغي اشتراط موافقة الولي في الزواج ويُنهى "شرط الطاعة" المرتبط بالنفقة، ستكون تلك نقلةً نوعية في الحقوق الأسرية. حتى الآن، ما يزال هذا الملف موضع نقاشٍ حقوقي. وإذا جرى التسامح في موضوع الأحوال الشخصية لارتباطه بعادات اجتماعية وتشريعات عقدية مستمدة من تأويلات صارمة للنصوص الدينية، فإن ما لا يجوز التسامح فيه هو الحقوق السياسية التي تتشارك المرأة مع الرجل في غيابها في بلد محكوم بنظام أوتوقراطي فردي صارم.

أما حول استدامة المشاركة الاقتصادية، فالسؤال: هل تُترجم مكاسب المشاركة إلى تمثيل قيادي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية؟ وكيف ستعكس سياسات العمل عن بُعد والاقتصاد الإبداعي على تمكين النساء؟

وحول المجتمع المدني النسوي، فإن مستقبل التنظيم الحقوقي المستقل سيحسم ما إذا كانت النسوية في المملكة السعودية حركة اجتماعية أو برنامج دولة.

في ضوء ما سبق، ثمة تغييرات مطلوبة في مجالات تخص المرأة على النحو الآتي:

- مراجعة نظام الأحوال الشخصية لإزالة اشتراط الولاية المطلقة في الزواج، وإعادة النظر في "شرط الطاعة" وفق العادات والتقاليد الموروثة وليس الفقه الشرعي المتفق عليه، وربط النفقة بمسؤوليات مشتركة لا بمعايير الطاعة الجسدية والتنقلية.

- تعزيز إنفاذ أنظمة الحماية (مكافحة التحرش، الحماية من الإيذاء) بآليات شكوى مستقلة، ومراكز مساعدة قانونية ونفسية، ومؤشرات شفافة للنشر الدوري.

- سدّ فجوات سوق العمل: توحيد قواعد الأجور المتساوية، وتتبع الفجوة الجندرية علناً، وبرامج وصول إلى المناصب القيادية وريادة الأعمال.

- اتساع المجال المدني: السماح بكيانات مجتمعية مستقلة تُعنى بحقوق المرأة، وضمان عدم تجريم النشاط السلمي، بما يُحوّل التمكين من "سياسة عمودية" إلى تعاقد اجتماعي جديد.

في الخلاصات، تبين التجربة في المملكة السعودية أنّ النسوية المؤسسية قد تمنح مكاسب سريعة وملموسة في الحركة والعمل والفضاء العام، لكنها لا تُفضي تلقائياً إلى مواطنة حقوقية شاملة ما لم تُعالج بنية السلطة نفسها على نحو واسع، بما يُفتح الحيز المدني السلمي، ويُعاد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على قاعدة سيادة القانون والمساءلة. تبقى نسوية "الرمز" و"الأرقام" قابلة للتسييل السياسي والاقتصادي؛ أمّا نسوية "الحقوق" فمشروطة بإصلاحات قانونية عميقة ومساحة مدنية مُستقلة، وهو ما سيحسم وجهة مسار المرأة في المملكة السعودية في العقد القادم.